



رد الشركة على تقرير
مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ
في ٢٠٢١/٣/٣١

ما ورد بالتقرير:

تهالك معظم المعدات والأوناش (وسائل النقل) وهي تمثل الركيزة الأساسية للعملية التشغيلية حيث بلغت تكلفة الأصول الثابتة نحو ٤٥,٣٦٢ مليون جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١ متضمنة وسائل نقل وانتقال بنحو ٤١,٨٤٨ مليون جنيه تمثل ٩٢٪ تقريبا من إجمالي قيمة الأصول الثابتة وتتمثل فيما يلي:

- نحو ١٣,٤٧٠ مليون جنيه وسائل النقل والانتقال المتاحة والصالحة للاستخدام بنسبة ٢٢٪ فقط من إجمالي قيمة وسائل النقل والانتقال، منها معدات وأوناش متنوعة بنحو ١١,٩٨١ مليون جنيه بنسبة ٢٨٪ تقريبا من إجمالي تكلفة القيمة الدفترية لوسائل النقل والانتقال والأمركان يتطلب تحديد الأسباب والعمل على تلافيتها وتجديد المعدات المهلكة ولا تعمل.
- نحو ٢٨,٣٧٧ مليون جنيه لوسائل النقل والانتقال العاطلة تكلفتها نحو ٢٨,٣٧٧ مليون جنيه بنسبة ٦٨٪ تقريبا من الإجمالي.

هذا وقد بلغت عدد ساعات التشغيل الفعلي ٥٧٥٤ ساعة عن فترة المركز المالي تمثل نسبة ٣,٨٪ تقريبا من إجمالي عدد ساعات التشغيل النمطية البالغة نحو ١٥٢٤٦٠ ساعة عن ذات الفترة. يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من وسائل النقل والانتقال المتاحة، والتصرف الاقتصادي في المعدات التي لا جدوى من إصلاحها وتشغيلها، مع وضع خطة للمعدات المهلكة والمستغنى عنها وذلك في إطار متطلبات حاجة السوق الفعلية

رد الشركة:

الشركة في سبيلها لإتمام عملية استلام عدد (١٧) ونش شوكة بقيمة ٨,٢٥٠ مليون جنيه لتدعيم وتجديد أسطول معداتها.

كما تتبع إدارة الشركة منهج إصلاح المعدات التي يمكن تشغيلها أو إيجاد أعمال دائمة أو شبه دائمة لها وذلك نظرا لما تعانیه الشركة في الفترة الحالية من ضعف في السيولة المتوافرة لديها. أما بالنسبة للمعدات التي لا جدوى من إصلاحها نهائيا الشركة تسعى للتخلص منها عن طريق عرضها للبيع.

ما ورد بالتقرير:

- بلغ رصيد المخزون نحو ١١,٦٥٧ مليون جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١ متضمنا أصنافا راکدة بنحو ٦,١٣٣ مليون جنيه (وفقا لحصر الشركة)، تمثل ٥٢,٦٪ من إجمالي قيمة المخزون في ذات التاريخ لم يتم أخذ أثر الاضمحلال في قيمته.

نكرر توصياتنا بشأن سرعة التصرف الاقتصادي في المخزون الراكد، مع ضرورة تقييم المخزون وفقا للمعيار المحاسبي رقم (٢) - المخزون.





رد الشركة:

المخزون الراكد بالشركة عبارة عن قطع غيار لمعدات تم التخلص منها منذ سنوات ولم تعد موجودة بالأسواق الأمر الذي منع بيع ذلك المخزون عند عرضه بعدة مزادات سابقة إضافة لارتفاع السعر المعروض به هذا المخزون. لذا فالشركة في سبيلها لإعادة تقييم هذا المخزون وإعادة طرحه للبيع.

ما ورد بالتقرير:

■ بلغ الرصيد المدين للعملاء نحو ٤,٥٧٧ مليون جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١ (قبل خصم الاضمحلال البالغ نحو ٣,٠٨٣ مليون جنيه) والمكون عن أرصدة عملاء متوقفين عن السداد منذ سنوات بنحو ٢,٩٤١ مليون جنيه، وبنسبة ٨٦% من إجمالي الرصيد المدين للعملاء. نكرر توصياتنا بضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحصيل مستحقات الشركة والحفاظ على حقوقها.

رد الشركة:

تقوم الشركة دوما باتخاذ كافة السبل والإجراءات القانونية لتحصيل مستحقاتها طرف الغير وقد حصلت الشركة بالفعل على بعض الأحكام القضائية ضد بعض هؤلاء العملاء.

ما ورد بالتقرير:

■ تم الحجز على رصيد النقدية طرف البنك الأهلي المصري لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي علما بأن الشركة لم توافقنا بكشف حساب البنك في ٢٠٢١/٣/٣١ وأن آخر كشف حساب ورد على رصيد ٢٠٢٠/١٢/٣١ يفيد أن الرصيد المتاح ٢٦٥٥٦٧١,٠٣ جنيها هذا وقد أظهرت السجلات رصيد بمبلغ ١٣٠٩٩ جنيه. يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع الحجز عن الرصيد وموافاتنا بكشف حساب البنك في ٢٠٢١/٣/٣١ معتمد للتأكد من صحة الرصيد بالسجلات.

رد الشركة:

تم مخاطبة البنك للحصول على كشف الحساب وسيتم موافاتكم به حال وروده.

ما ورد بالتقرير:

■ لم توافقنا الشركة بشهادات الودائع لأجل بالبنوك أظهرت السجلات أرصدها في ٢٠٢١/٣/٣١ بنحو ١,٠٦٧ مليون جنيه، وكذلك غطاء خطابات الضمان بمبلغ ١١٠ ألف جنيه. يتعين موافاتنا بشهادات البنوك المؤيدة لقيمة الأرصدة المثبتة بالسجلات للتحقق من صحتها.

رد الشركة:

تم مخاطبة البنك للحصول على الشهادات وسيتم موافاتكم بها حال ورودها.

ما ورد بالتقرير:

■ قدمت لنا الشركة كشف حساب بنك الاتحاد الوطني غير معتمد وغير مختوم بخاتم البنك أظهر الرصيد بالسجلات في ٢٠٢١/٣/٣١ بمبلغ ١٦٥٢٠١ جنيه... يتعين موافاتنا بكشف حساب معتمد وبخاتم البنك للتحقق من صحة المثبت بالسجلات.





رد الشركة:

تم مخاطبة البنك للحصول على كشف الحساب وسيتم موافاتكم به حال وروده.

ما ورد بالتقرير:

تضمن حساب الإنفاق الاستثماري مبلغ ٢٠٦٢٥٠٠ جنيه قيمة المسدد عن الدفعة المقدمة تنفيذًا للتعاقد الذي تم بين الشركة والمورد / شركة أوتراك للمعدات الثقيلة والمحرف في ٢٠٢٠/١١/١٨ لشراء عدد ١٥ ونش شوكة بقيمة إجمالية ٨,٢٥٠ مليون جنيه وقد نص البند الخامس من التعاقد أن يتم التوريد في مدة أقصاها ١٤٥ يوم من تاريخ سداد الدفعة المقدمة والتي سددتها الشركة فعلا بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣ إلا أنه لم تقم باستلام الأوناش حتى تاريخه ولم يتضمن التعاقد توقيع أي غرامات على المورد.
يتعين تحقيق الأمر وموافاتنا بأسباب عدم استلام الأوناش والتأخر لمدة تزيد عن شهر وعدم الالتزام بتطبيق التعاقد المبرم مع الشركة المورد.

رد الشركة:

جارى إتمام إجراءات الاستلام للأوناش المتعاقد عليها وسوف يتم تطبيق غرامة التأخير وخصمها من باقى مستحقات المورد عند سداد باقى المبلغ المستحق له.

ما ورد بالتقرير:

أظهرت قائمة المركز المالي فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١,٧٩٨ مليون جنيها يمثل رصيد مدين على مصلحة الضرائب قيمة ضرائب الخصم والإضافة التي يتم استقطاعها من قبل عملاء الشركة من الفواتير الصادرة لتوريدها للمصلحة من تحت حساب الضريبة علما بأن الرصيد المستحق للشركة طبقا لآخر كشف حساب وارد عن المستحقات والتسديدات الضريبية عن سنوات الفحص حتى عام ٢٠١٦ بلغ ٦٣٠٤٥٧ جنيه فقط كما أظهرت السجلات رصيد دائن للمصلحة بنحو ٩٢٣ ألف جنيه. يتعين إجراء مطابقة مع مصلحة الضرائب العامة على الرصيد المدين فى ٢٠٢١/٣/٣١ وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

رد الشركة:

سيتم إجراء المطابقة مع مصلحة الضرائب مع عمل ما يلزم من تسويات وموافاتكم به عند إجراءه.

ما ورد بالتقرير:

حتى تاريخه لم تقم الشركة بتسوية الرصيد المدين المتوقع بنحو ٢١٩ ألف جنيه فى ٢٠٢١/٣/٣١ يمثل تكلفة المعاش المبكر علما بأنه يوجد رصيد دائن بنحو ٦١٩ ألف جنيه متوقف منذ سنوات أيضا أظهرتها السجلات مجنب لحين إجراء مصادقة ومطابقة مع الشركة القابضة ضمن الحسابات الدائنة مجنب لحين إجراء مصادقة ومطابقة مع الشركة القابضة والتي لم تتم حتى تاريخه مما يتطلب البحث وإجراء المطابقات اللازمة لإجراء التسويات اللازمة.

رد الشركة:

سيتم عمل مطابقة بين شركتنا والشركة القابضة للنقل البحري والبري وعلى ضوء ما ستسفر عنه تلك المطابقة سيتم إجراء التسويات اللازمة.





ما ورد بالتقرير:

تضمنت الحسابات الدائنة فى ٢٠٢١/٣/٣١ عدة مبالغ مستحقة للغير على الشركة تتزايد من فترة لأخرى، لم تفصح الشركة عن الرؤية المستقبلية لسداد تلك الالتزامات المتراكمة نذكر منها:

- ١٦٩,٧ مليون جنيه - قرض الشركة القابضة للنقل البحري والبري منها ٩,٦ مليون جنيه تمويلات خلال الفترة.
- ٧,٢١٥ مليون جنيه - مستحقة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى
- نحو ٢٣,٢٣٣ مليون جنيه - هيئة ميناء الإسكندرية منها ٢,٤ مليون جنيه مستحقات للهيئة مثبتة خلال فترة المركز المالى.
- نحو ٤٠٨ ألف جنيه مرحل عن سنوات باسم البنك الوطنى للتنمية دون بحث.
- ٨٧,٥ ألف جنيه - تكاليف الرقابة المستحقة للجهاز المركزى للمحاسبات حتى مارس ٢٠٢١.
- ١,٠٩٩ مليون جنيه ضرائب القيمة المضافة منها ٨٣٦ ألف جنيه مستحقات خلال الفترة.

يتعين على الشركة البحث والدراسة لكل حالة مع وضع رؤية مستقبلية توضح كيفية الوفاء بالالتزامات المتراكمة من فترة لأخرى وتوفير السيولة اللازمة لسدادها تقاديا للغرامات المقررة قانونا ولاعتبار العديد من تلك الالتزامات مستحقة لجهات سيادية.

رد الشركة:

تعانى الشركة منذ فترة من عجز شديد فى السيولة الأمر الذى أدى لتراكم العديد من المديونيات لعدة جهات وكذا زيادة رصيد القروض الممنوحة من الشركة القابضة لسد الفجوة التمويلية وتسعى إدارة الشركة فى الوقت الراهن لزيادة إيرادات الشركة عن طريق إضافة بعض الأنشطة وكذا عن طريق تقليل مصروفات الشركة ما أمكن ذلك لتوفير السيولة اللازمة لسداد تلك المديونيات.

ما ورد بالتقرير:

▪ بلغت إيرادات النشاط الجارى نحو ٩,٢٨٤ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ منها نحو ٧٢٠ ألف جنيه تحققت من إيرادات النشاط الرئيسى للشركة (البضائع العامة والصب)، وبنسبة حوالى ٧,٧٪ فقط من إجمالى الإيرادات، والباقى من الإيرادات العارضة من أنشطة أخرى (إيجار معدات وتخزين وساحات) بنسبة ٩٢,٣٪ من إجمالى الإيرادات هذا وقد تحملت الشركة تكلفة الحصول على الإيرادات بنحو ١٩,٢١٤ مليون جنيه أى أن نسبة التكلفة إلى الإيراد تصل لنحو ٢٠٧٪.

يتعين تفعيل الأنشطة الرئيسية للشركة والبحث عن عملاء جدد لتعظيم إيرادات الشركة.

رد الشركة:

يرجع ارتفاع تلك النسبة إلى تحمل الشركة بالكثير من التكاليف الثابتة وأبرزها الأجور والمرتبات التى تزيد سنويا بقرارات سيادية من الدولة ويبقى السبيل الوحيد لتعديل تلك النسبة هو زيادة الإيرادات وهو ما تحاول إدارة الشركة عمله عن طريق استحداث بعض الأنشطة مع محاولة زيادة الإيرادات الناتجة من الأنشطة الحالية.

ما ورد بالتقرير:





تبىن تبنى بعض المؤشرات المالىة للشركة فى ٢٠٢١/٣/٣١ ومن مظاهر ذلك ما ىلى:

- بلغت صافى خسائر الفترة نحو ٢١,٤٤٣ مليون جنىة لتصبح إجمالى الخسائر المرحلة حتى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٣٩٣,٤٠٧ مليون جنىة ونسبة ١٩٧٪ تقربىا من رأس المال البالىع ٢٠٠ مليون جنىة فى ذات التاريخ.
- بلغ رأس المال العامل بالسالب نحو ٢٢,٨٩٣ مليون جنىة.
- بلغت حقوق الملكىة بالسالب نحو ١٩١,٠٣١ مليون جنىة.

نكرر ملاحظتنا بشأن ضرورة وضع خطة لتنشىط وتعظىم إىرادات الشركة حتى ىمكن الوصول إلى نقطة التعادل وضرورة توفىق أوضاعها فى ضوء متطلبات القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠.

رد الشركة:

ىرجع ذلك لتبنى الإىرادات وزىادة مصروفات الشركة للأسباب التالىة:

- (١) إن انخفاض الإىرادات ىرجع إلى سببىن أولهما الانخفاض الواضح والحاد لكمىات البضائع التى ترد لمىناء الإسكندرىة كبضائع صب غير معبأة فى حاوىات وثنانىهما المنافسة الشرسة الناتجة عن وجود أكثر من أربعون شركة تعمل فى نفس مجال الشركة داخل المىناء.
- (٢) كما أن الارتفاع فى تكلفة الحصول على الإىراد ىرجع إلى الارتفاع الحاد فى التكالىف التى تتحملها الشركة سواء فى قىمة الخدمات الماشترأة والوقود والزىوت وقطع الغىار عن الأعوام السابقة وكذا الأجور والمرتبات التى تزد عن ٧٠٪ من إجمالى الماصروفات التى ىتم زىادتها طبقا لقرارات سىادىة.

ما ورد بالتقرىر:

▪ استمرار أوجه القصور فى الرقابة والضبط الداخلى على أعمال وحسابات الشركة حىث أن نظام التكالىف لا ىفى بغرض قىاس تكلفة كل نشاط وإىزاده مما ىتطلب اتخاذه ما ىلزم للعمل على تلافها.

رد الشركة:

سوف ىتم مراعاة ذلك والتنبىه على إدارة المراجعة بمعالجة أوجه القصور فى الرقابة. وأن الإدارة تسعى جاهدة لتطوير نظام التكالىف لكى ىفى بالغرض.

القائم بأعدال العضو المنتدب التنفيذى

(على محمد على السىد)

تحرىرا فى ٢٠٢١/٠٦/٢١

